الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يتوسط الفائزين خلال حفل توزيع جوائز الاقتصاد الاسلامي

في فئة "البنية التحتية المعرفية"

«بيتك للأبحاث» يحصد جائزة الاقتصاد الإسلامي

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يسلم فهد المخيزيم جائزة «بيتك للأبحاث»

.. ويسلم د.نايف المطوع جائزة " تشكيل للاعلام"

مبادرة الـ 99 لمجموعة تشكيل للإعلام من الكويت تحصد جائزة فئة الإعلام

حصدت شركة بيتك للأبحاث التابعة لبيت التمويل الكويتي على جائزة الاقتصاد الإسلامي في فئة البنية التحتية المعرفية للاقتصاد الإسلامي، في حين حصلت مبادرة الـ99 لمجموعة تشكيل للإعلام من الكويت على جائزة فئة الإعلام وذلك خلال حفل الدورة الثانية لجائزة الاقتصاد الإسلامي الذي أقيم اول من أمس الأربعاء في فندق الريتز كارلتون بدبي.

وكرم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الفائزين بالفئات الثماني للجائزة وجائزة الإنجاز مدى الحياة 2014، حيث تسلم الجائزة فهد المخيزيم، رئيس شركة بيتك للأبحاث، والدكتور نايف المطوع، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة تشكيل للإعلام.

وتهدف الجائزة السنوية التي تم إطلاقها عام 2013 إلى تكريم جهود رواد الأعمال الذين يقدمون أفضل الحلول المبتكرة عالميا، والمتوافقة مع معايير الاقتصاد للإسلامي، حيث أقيمت جائزة الاقتصاد الإسلامي تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبتوجيهات من سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي.

وضمت قائمة الفائزين بالدورة الثانية لجائزة الاقتصاد الإسلامي كل من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من المملكة العربية السعودية في فئة المال والتمويل، ومبادرة «سلمى» للإغاثة لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر من دولة الإمارات العربية المتحدة في فئة الصحة والغذاء، ومبادرة الـ99 لمجموعة تشكيل للإعلام من الكويت، ومؤسسة «حلال مايندز» من أندونيسيا في فئة السياحة والضيافة، ومؤسسة الأوقاف الوطنية في جنوب أفريقيا عن فئة الوقف والتمكين، ومؤسسة «لونش جود» من الولايات المتحدة الأميركية في فئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركة بيتك للأبحاث التابعة لبيت التمويل الكويتي في فئة البنية التحتية المعرفية للاقتصاد الإسلامي، والمنشد يوسف إسلام في فئة الفن الإسلامي، في حين حازت د.زيتي أختر عزيز، محافظ البنك المركزي الماليزي على جائزة الإنجاز مدى الحياة 2014.

ونال الحاج سعيد أحمد لوتاه، مؤسس أول بنك إسلامي في العالم تكريما خاصا من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي نظير مساهمته البارزة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وخلال كلمة الجهة المنظمة، قال ماجد الشامسي، النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي «إن أهمية جائزة الاقتصاد الإسلامي تنبع من واقع أن الاقتصاد الإسلامي يعتبر منظومة متكاملة تشمل جميع جوانب الحياة من بنية تحتية وسياحة وصحة وغذاء وفن وخدمات مصرفية، وبالتالي فإنه يشكل نموذجا شاملا بدأ اعتماده في العديد من دول العالم وخصوصا إذا علمنا أن قيمة الناتج الإجمالي المحلي للاقتصادات الإسلامية في العالم تتخطى الـ 8 تريليون دولار حتى أننا بدأنا نلمس بوضوح كبير توجها في العادات الاستهلاكية العالمية نحو الخدمات والمنتجات الإسلامية».

وأضاف الشامسي قائلا: «لقد كانت دبي سباقة في استراتيجيتها لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي عملا بالرؤية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بإعلان دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي، حيث تؤمن الغرفة بأن تكريم المبدعين حول العالم هو الطريق المثالي لدعم الابتكار في مجالات وقطاعات الاقتصاد الإسلامي المتنوعة».

وخلال كلمته أمام الحفل، قال سعادة حسين القمزي، عضو مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، ورئيس لجنة التحكيم الخاصة بالجائزة إن الدورة الثانية لجائزة الاقتصاد الإسلامي تأتي بعد عام حافل بالإنجازات التي أكسبت دولة الإمارات بشكل عام ودبي بشكل خاص مصداقية أكبر على مستوى العالم لتكون رائدة في قطاعات التمويل والصيرفة الإسلامية والمعرفة والبحوث والسياحة العائلية والصناعة الحلال وغيرها.

وأضاف القمزي قائلا: «ولعل أبرز ما تعكسه هذه الجائزة هو حكمة القرار الذي اتخذه عام 2013 صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بتحويل دبي إلى عاصمة الاقتصاد الإسلامي. ففي عام واحد استطاعت الجائزة أن تستقطب 284 مشاركة مقارنة بـ 148 في العام 2013 ومن 48 دولة مقارنة بـ 31 بلدا في العام 2013».

وختم القمزي قائلا: «وما كان لهذه الجائزة أن تصبح وسيلة مبدعة لدفع عجلة الاقتصاد الإسلامي لولا جهود القائمين عليها بشكل عام ولجنة التحكيم بشكل خاص، التي لم تبخل بالدراسة والبحث لوضع آلية التحكيم ومعاييره بما يخدم الواقعية والمصداقية والشفافية في اختيار الفائزين، حيث اعتمدت هذه الآلية بشكل رئيسي على معيار الابتكار لما لهذه الميزة من أهمية في زمننا الراهن ولمدى حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى الإبداع والابتكار كي يضمن نموه وازدهاره».

تقرير «كافيو»

عوائد جيدة مرتقبة للسندات الأميركية

أشار التقرير الأسبوعي لشركة «كافيو» للاستثمار الى انه في ظل تراجع بيانات الاقتصاد الأميركي في شهر ديسمبر بشكل لافت، انخفض نمو مؤشر مدراء المشتريات للقطاع الصناعي من مستويات الـ 58,7 إلى 55,5 وانخفاض نفس المؤشر للقطاع الخدمي من 59,3 إلى 56,2 وتراجع معدل الأجر للساعة بمعدل 0,2٪ وهو الأكبر منذ عام 2005 على الأقل وتزامن ذلك مع ميل هابط لنمو الاقتصادات العالمية الكبرى الأخرى فقد شهدنا تراجع عوائد السندات الحكومية الأميركية لـ 10 سنوات ولـ 30 عاما بشكل لافت، حيث عادت العوائد لعشر سنوات إلى مستوى ما دون 2٪ حيث بلغ حتى إعداد التقرير 1,804٪ حيث تعد هذه المستويات هي الأقل منذ الفترة التي كان يقوم بها الفيدرالي بشراء السندات ضمن برنامج التيسير الكمي وأما عوائد سندات 30 عاما، فقد بلغت مستوى قياسيا جديدا منخفضا عن المستويات التي كانت عندها في تلك الفترة حيث بلغت اليوم 2,395٪ لتتناغم في انخفاضها مع انخفاض عوائد السندات الأوروبية التي تتأثر بسيل المعلومات عن برنامج تيسير كمي سيادي من البنك المركزي الأوروبي في الأسبوع المقبل.

ويعكس انخفاض العوائد على السندات الأميركية مخاوف من اتجاه نمو الاقتصاد العالمي وإمكانية تأثر الاقتصاد الأميركي بذلك الاتجاه ضمن مناخ بارد من المحتمل أن يؤثر على معدلات الاستهلاك بشكل عام كما حدث في العام الماضي.

ولاحظ التقرير دخول العوائد الى مناطق تعتبر منخفضة نسبيا وفي ظل رغبة أعضاء كثر في الفيدرالي في رفع الفائدة في العام الحالي (إذا استمر الاقتصاد بمعدلات النمو المعتدلة) فذلك يعني إمكانية عودة العوائد للارتفاع فوق 2٪ على الأقل حيث يتبين من الرسم أنه عندما كان معدل الفائدة المستهدف من قبل الفيدرالي عند 1٪ كان العائد على السندات لـ 10 سنوات فوق 2٪ كما حدث في عام 2008 وكما يتبين في عام 2003 حيث كان العائد على السندات فوق 3٪ على الأقل لنفس العائد المستهدف فيدراليا عند 1٪ ومع اختلاف وضع الاقتصاد العالمي في كل الفترات إلا أن انخفاض العوائد الى المستويات الحالية أمر يجب ملاحظة توقعات حركته المستقبلية وفق العوامل التاريخية الرقمية على الأقل.

وأشار التقرير إلى أن الفرق بين العائد على سندات الـ 10 سنوات والعائد المستهدف من الفيدرالي بدأ بالانخفاض عندما يبدأ الفيدرالي برفع معدل الفائدة المستهدفة وعادة يكون تجاوب سوق السندات سابقا لتحرك الفيدرالي، حيث يعكس مسبقا قرار الفيدرالي المتوقع، وهبوط العوائد الآن يشير إلى أن السوق قد خفض توقعاته لحدة وتيرة رفع الفائدة التي تم استنتاجها من محاضر اجتماعات الفيدرالي أو تم على الأقل مد التوقع الزمني للبدء بتشديد السياسة النقدية إلى العام 2016 وبكل الأحوال فمن الطبيعي أن نشهد عودة الفرق بين العائدين للتراجع تدريجيا في حال بدأ الفيدرالي برفع المعدل المستهدف للفائدة ويكون تقلص الفرق حينها بسبب المخاطر المرتبطة برفع الفائدة والتي من المتوقع أن تنعكس على عائد السندات.

الجدير بالذكر أن الفرق بين العائد على سندات الـ 10 سنوات والعائد المستهدف فيدراليا قد دخل المناطق السلبية منذ الألفية الجديدة في فترتين الأولى في عامي 2000 و2001 حيث كان معدل الفائدة المستهدف فيدراليا عند 6٪ وأما المرة الثانية فقد كانت منذ عام 2006 إلى بداية عام 2008 عند عائد مستهدف فيدراليا عند 5,25٪ أي ان العوائد فوق الـ 5,25٪ شكلت بداية نهاية ارتفاع عوائد السندات لـ 10 سنوات، حيث كان العائد المستهدف من قبل الفيدرالي حينها أكبر من العائد على سندات الـ 10 سنوات بسبب توقعات سوق السندات لتخفيض العائد المستهدف في المستقبل.

وتوقع التقرير عودة العائد على السندات الأميركية للارتفاع الى ما فوق «المستويات الاستثنائية» حيث سيستفيد الاقتصاد الأميركي أولا من أي تحسن في الاقتصادات الكبرى بسبب أرقام النمو الجيدة خلال العام الماضي مما يبقي احتمالية استمرار اتجاه مؤشر الدولار في الاتجاه الصاعد على المدى الزمني المتوسط.

نورس حافظ مدير مكتب التداول في شركة كافيو للاستثمار

3,5٪ معدل التضخم المتوقع للعام الحالي

«بيتك للأبحاث»: زيادة متوقعة في الأسعار خلال 2015

توقع تقرير صادر عن شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حدوث بعض الارتفاع في التضخم خلال عام 2015 مع ازدياد الضغوط وبدء أسعار المواد الغذائية في التراجع، لكن التضخم سيظل عند معدل3,5٪ عام 2015. إذ ان هناك جهودا كبيرة تبذل لضمان أن يظل التضخم ضمن نسبة 3ـ4٪ خلال السنتين المقبلتين.

وأشار التقرير الى ان معدل التضخم في الكويت، كما في نوفمبر 2014، ارتفع ارتفاعا بسيطا ليصل الى نسبة 3,1٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وذلك بعد أن بلغ 3,0٪ في اكتوبر 2014. وقد زاد مؤشر سعر المستهلك بمعدل 0,2٪ مقارنة بالشهر السابق حيث بلغ 134,1. وقد وصل معدل التضخم في الكويت خلال سنة 2014 وحتى نوفمبر متوسط 2,9٪.

ومن المتوقع أن تتحرك معدلات التضخم في عام 2015 حيث إن بعض العناصر مثل أسعار الأغذية الخفيفة والمواد الأساسية الأخرى والتي حافظت على انخفاض معدل التضخم قد تبدأ في الزيادة. كما أن الزيادة في الإنفاق العام يمكن أن تزيد من الضغط على التضخم في عام 2014 وما بعد ذلك. وعلى أية حال فإن استمرار تراجع أسعار بعض الفئات وخاصة الملابس والأحذية يمكن أن يساعد في المحافظة على أن تكون أي زيادات مهمة في الأسعار ضمن الحدود المعقولة. إضافة الى ذلك فإن نظام الدعم المالي المكثف والرقابة على الأسعار سيساعدان على إبقاء الأسعار تحت الرقابة. ومن المتوقع أن تزيد نسبة التضخم قليلاً لتصل إلى 3,0٪ عام 2014 (2013: 2,7٪)

ومعدل 3,5٪ عام 2015، حيث تبذل جهود كبيرة من الحكومة لضمان أن يظل التضخم ضمن نسبة 3ـ4٪ خلال السنتين المقبلتين.

وقد ارتفع معدل التضخم في الكويت ليصل إلى 3,1٪ كما في نوفمبر 2014 بعد أن وصل الى اعلى نسبة له 3,2٪ خلال 30 شهرا كما في سبتمبر 2014 وهو أعلى مستوى له منذ ابريل 2012. وعلى أي حال فإن معدل التضخم في الكويت مازال مستقرا عند معدل 2,9٪. ارتفع معدل تضخم أسعار المواد الغذائية خلال الشهر بنسبة 3,3٪ على أساس سنوي وهذا يعني زيادة بنسبة 0,4٪ مقارنة بالسعر في الشهر السابق. ويعود السبب الرئيسي في هذه الزيادة الى الارتفاع المستمر في أسعار الخضراوات والفواكه الطازجة والمبردة والمجمدة. ومن الجدير بالذكر أن أسعار المواد الغذائية والمرطبات تعتبر ذات نسبة كبيرة 18,4٪ في سلة مؤشر سعر المستهلك. وبالنظر الى أن الكويت تستورد معظم استهلاكها المحلي للمواد الغذائية أي حوالي 90,0٪ فإن التضخم المتوسط في الأسعار الغذائية قد كان متوافقا مع التراجع في أسعار المواد الغذائية الدولية خلال الأشهر القليلة الماضية.

إضافة الى ذلك فإن التضخم في بند المفروشات والتجهيزات والادوات المنزلية بلغ 4,4٪ سنويا، كما في نوفمبر 2014 مما يعني انخفاضا بمعدل 0,14٪ شهريا بسبب الانخفاض البسيط في أسعار بنودها القرعية. ومن الجدير بالذكر أن السعر في هذه الفئة زاد بشكل ملحوظ حيث كان يتراوح بين 2,2٪ ـ 2,8٪ خلال الفترة بين ابريل 2013 – أغسطس 2013 وظل أعلى من معدل 4,0٪ منذ اكتوبر العام الماضي. وبلغ وزن فئة المفروشات والتجهيزات والأدوات المنزلية 11,3٪ في سلة الأسعار الكويتية وهذه تعتبر ثالث اكبر نسبة.

وبالمثل بلغ التضخم في تكلفة الخدمات السكنية 4,4٪ سنويا كما في نوفمبر 2014 حيث لم تتغير هذه النسبة منذ سبتمبر وأكتوبر 2014. ومن الجدير بالذكر أن التغييرات في بند الاسكان تتم مطابقتها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر. والى جانب الهبوط البسيط خلال الفترة ما بين ديسمبر 2013 وفبراير من هذا العام فقد ظل التضخم في الخدمات السكنية يتراوح بين 4٪ و5٪ سنويا منذ يونيو 2013. ومن المتوقع أن تظل هذه النسبة مستقرة وتستمر على هذا المنوال حتى نهاية العام على الاقل.

وزادت أسعار التبغ بشكل بسيط مقارنة بالشهر السابق، حيث شهدت زيادة بنسبة 0,41٪ شهريا مما زاد نسبة التضخم السنوية لهذا البند من بنود مؤشر سعر المستهلك إلى 12,2٪ وذلك عقب الزيادات التي طرأت على أسعار التبغ خلال الاشهر السابقة.

وزاد معدل التضخم في أسعار الملابس والاحذية بنسبة 1,1٪ سنويا وهذا يعني ارتفاعا بسيطا بمعدل 0,2٪ مقارنة بالشهر السابق. وظل التضخم في شريحة المطاعم والفنادق كما هو دون تغيير مقارنة بالشهر السابق وبلغ 3,5٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. أما أسعار التعليم فقد زادت بنسبة 6,5٪ سنويا كما في اكتوبر 2014 حيث ظلت كما هي دون تغيير مقارنة بالشهر السابق أيضا.

إعلان بيع بالمزاد العلني

يعلن

المستشار التجاري

علي عبدالله البغلي

بصفته مديراً لتفليسة شركة فيلا مودا لايف ستايل

لبيع وشراء الملابس الجاهزة

شركة مساهمة كويتية مقفلة - تحت التفليسة

عن بيع مباني مقر الشركة المقامة على القسائم المستثمرة أرقام (A٦٧و A٨٢) الكائنة بمنطقة المستقبل - بالمنطقة التجارية الحرة وكذلك حق الانتفاع بالقسائم المذكورة

وذلك يوم السبت الموافق ٢٠١٥/١/٢٤ الساعة العاشرة صباحاً بمقر الشركة المذكورة، وللراغبين في دخول المزاد مراجعته بمكتبه الكائن بمنطقة المرقاب - شارع عبدالعزيز الصقر بناية الأمانة العامة للأوقاف - الدور الثالث - مكتب رقم ٢٨، للحصول على شروط وتأمين دخول المزاد ومواصفات مباني المقر وذلك اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠١٥/١/١٧ من الساعة التاسعة والنصف صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً ومن الساعة الخامسة والنصف مساءً وحتى التاسعة مساءً.